The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 **May/2017**

أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق

ا.د.حنان عبد الخضر الموسوي[1] ا.م.د.عبد الوهاب محمد جواد الموسوي[2] ا.د.حيدر نعمة بخيت[3]
[1،2،3]قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة
dh.hananalmusawe@gmail.com[1], wahab.almusawi@yahoo.com[2],
heider.nima@uokufa.edu.iq[3]

المستخلص

أن الحقيقة التي قد لا يختلف حولها الكثير هي: انه في اقتصاد ما يمكن أن تمارس التغيرات و التقلبات السياسية و الأزمات المتتالية تأثيرا سلبياً على الخطط التنموية فيه ، و هذا الأمر ينطبق على حالة الاقتصاد العراقي ، و ما يعزز ذلك هو تكرار الإخفاقات التنموية التي يشهدها ، بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها منذ مدة ليست بالقصيرة ، و مما زاد الأمور تعقيداً القرارات الاقتصادية غير المدروسة التي لا ترتكز أو تستند إلى أسس اقتصادية صحيحة تتفق مع كافة الظروف التي يمر بها و يعيشها البلد ، إذ أن هنالك افتقار واضح لخطة تنموية متكاملة الجوانب تحاكي الواقع ، أو تتوافق مع البيئة الاقتصادية و المجتمعية في العراق . فالدخول في سلسلة غير منتهية من الحروب (الخارجية و الداخلية) و اتخاذ أشكال مختلفة من إدارات الحكم و بقيادات متنوعة ، و صعوبة المواجهة لكافة التحديات الإرهابية ، كان من نتائج ذلك كله الوقوع في فخ التدمير شبه الكامل للبنى التحتية ، الاختلال الهيكلي و الإنتاجي، ومعدلات عالية من البطالة ،و تفشي ظاهرة الفقر بين أفراد المجتمع ، و استفحال الفساد الإداري و المالي بكافة أشكاله في مؤسسات الدولة و أركانها الأساسية ، الأمر الذي كان يعني بكل الأحوال ، مواجهة حقيقة خطيرة ، وهي ضعف المرتكزات الاقتصادية الأساسية ، القائدة لأي عملية تنموية ناجحة في العراق.

ان التغيرات السياسية لما بعد 2003 ، جعلت التنمية الاقتصادية في العراق تمر بمسار حرج للغاية ، ليس لحكمة القرارات الاقتصادية قبل هذا العام ، و انما لكون المسار التنموي كان مؤمناً الى حد ما لمواجهة المخاطر المختلفة بتخصيصات المورد النفطي ، و لكن في ظل التغيير ، و احتدام الصراعات السياسية ، و عدم الاستقرار الامني ، و تفشي الفساد المالي و الاداري نظراً لظروف مختلفة غذت هذه الظواهر ، فأن المسار التنموي الجديد ، قد تم اختزاله في اطار اصبح مقتصراً على توفير الخدمات العامة ، بعيداً عن تخطيط تنموي ذو بعد زمني يستهدف تغيير الواقع الحالي ، الى جانب تراكمات الاستنزاف المتواصل لميزانية الدولة التي طفحت الى السطح خلال هذه المرحلة ، و التي أثرت بشكل سلبي على حجم الاموال المخصصة لتمويل التنمية في الموازنة العامة للبلد ، و التي اصبحت لا تلبي الاحتياجات الحقيقية له

الكلمات المفتاحية: المسار التنموي، الاستقرار السياسي، الاقتصاد العراقي، اقليم كوردستان

پوختەی:

ڕاستیەك هەیە كە زۆرینە لە سەری كۆكن ئەویش ئەوەیە : گۆڕانكاری و بارگۆڕانە سیاسیەكان و قەیرانە یەك لە دوای یەكەكان كاریگەریەكی نەرێنیان هەیە لەسەر نەخشە و پڕۆگرامەكانی پەرەپێدانی ئابوری ، ئەم ڕاستیەش لە ئابوری عێراقیدا بونی هەیە ، كە ئەمەش بۆتە هۆی دروست بونی شكست لە بواری پەرەپێداندا ، بەهۆی ناجێگیری باری سیاسی لە ماوەی 13 ساڵدا ،ئەوەی وای كردوە بابەتەكان هێندەی تر ئاڵۆز بن دەركردنی بڕیاری ئابوری بی بەرنامە كە پشتی بە هیچ بنەمایەكی زانستی ئابوری نەبەستبو ئەمەش وایكرد باریكی ئاڵۆزی خوڵقاند ، بەرنامەی پەرەپێدانی تەواو بونی نیە لە ئێستادا لەگەڵ ڕودانی زنجیرەیك جەنگی یەك لە دوای یەك (دەرەكی و ناوخۆیی) لەگەڵ بەرێوەبردنی جۆراوجۆر لە عێراق بونەهۆی ڕودانی زیاتری كاولكاری لە ئابوری عێراقدا ، لەگەڵ زیاتر بونی لاسەنگی پەیكەر بەندیدا ، زۆر بونی بێكاری و بلاوبونەوەی هەژاری لە

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 May/2017

کۆمەڵگادا و بڵاو بونەوەی گەندەڵی کارگێڕی و دارایی بە هەموو جۆرەکانیەوە لە دام و دەزگاکانی حکومەتدا وای کرد پڕۆسەیەکی پەرەپێدانی راست لە عێراقدا نەیەتە ئاراوە .

گۆڕانکاریە سیاسیەکانی دوای ساڵی 2003 وای کرد پەرەپێدانی ئابوری لە عێراقبە ڕێڕەوێکی شلۆقدا تێبپەڕێت ، نەك لەبەر نەوەی بڕیارە ئابوریەکان پێش نەو بەرواره زۆر ڕاست و بەجێ بون بەڵکو لەبەر نەوەی ڕێڕەوی پەرەپێدان ئاڕاستە کرابو بۆ ڕوبەڕوبونەوەی مەترسیەکان لە ڕێگەی دەسهاتی نەوتەوە ، بەهۆی نەو گرفتانەی لە سەرەوە باسکران ڕێڕەوی تازەی پەرەپێدان لە چوار چێوەی دابین کردنی خزمەتگوزاریە بنچینەییەکاندا کورت کرایەوە ، دور لە نەخشەیەکی پەرەپێدانی ماوە بۆ دانراو بۆ گۆڕینی نەو واقعە نالەبارەی کە هەیە لەگەڵ خەرجیەکی گشتی هیچگار زۆر کە هیچ ڕۆڵێکی نەبوو لە پەرەپێداندا .

Abstract

The impact of political instability on the developmental direction in Iraq

The truth, which has been around a lot are no different: that in an economy can be practiced changes and political instability and successive crises negative impact on the development plans, and this applies to the case of the Iraqi economy, and reinforcing it is the repetition of developmental failures taking place, because of the political instability experienced Since A long time ago. the wrong economic decisions it making things more complicated, is studied that is not based or based on the true economic fundamentals are consistent with all the conditions experienced by and experienced by the country, as there is a distinct lack of development plan integrated aspects mimic reality, or are compatible with economic and social environment in Iraq. Incomes in a series of endless wars (external and internal) and take different forms from the departments of government and leadership of the variety, and the difficulty of confrontation for all terrorist challenges, it was the outcome of it all falling into the trap of the almost total destruction of infrastructure, structural imbalance and productive, rates high unemployment and widespread poverty among the community members, and exacerbation of administrative and financial corruption in all its forms in the state institutions and the basic pillars, which meant each case, the face of a serious fact, a weakness of the fundamental economic pillars, leading to any development process successful Iraq

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 **May/2017**

المقدمة

على المستوى العالمي نجد انه من النادر جداً أن لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من ظاهرة (عدم الاستقرار السياسي)، ويعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً و غموضاً، و على الرغم من ذلك تتسم هذه الظاهرة بصفة النسبية كونها تزداد حدة في الدول النامية بنسبة أكبر من الدول المتقدمة. ومن جانب آخر يمكن القول أنها ذات سمة معيارية فما قد يتسبب في عدم استقرار دولة ما، قد لا يؤثر نهائياً في الوقت ذاته في استقرار دولة أخرى.

هنالك عوامل عدة تسهم في تغذية ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بلد ما، و يأتي في مقدمة تلك العوامل: الحروب المتتالية، قطع العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول، ازدياد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي، تصاعد المظاهرات والاحتجاجات المناهضة للحكومة، زيادة الصراعات في الوصول إلى السلطة، تزايد الإضرابات العامة، التغيرات الوزارية المتوالية..... الخ .

أن الحقيقة التي قد لا يختلف حولها الكثير هي: انه في اقتصاد ما يمكن أن تمارس التغيرات و التقلبات السياسية والأزمات المتتالية تأثيراً سلبياً على الخطط التنموية فيه، و هذا الأمر ينطبق بشكل كبير على حالة الاقتصاد العراقي، وما يعزز ذلك هو تكرار الإخفاقات التنموية التي يشهدها، بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها منذ مدة ليست بالقصيرة، ومما زاد الأمور تعقيداً القرارات الاقتصادية غير المدروسة التي لا ترتكز أو تستند إلى أسس اقتصادية صحيحة تتفق مع كافة الظروف التي يمر بها ويعيشها البلد، إذ أن هنالك افتقار واضح لخطط تنموية متكاملة الجوانب تحاكي الواقع، أو تتوافق مع البيئة الاقتصادية والمجتمعية في العراق. فالدخول في سلسلة غير منتهية من الحروب (الخارجية و الداخلية) واتخاذ أشكال مختلفة من إدارات الحكم وبقيادات متنوعة، وصعوبة المواجهة لكافة التحديات الإرهابية، كان من نتائج ذلك كله الوقوع في فخ التدمير شبه الكامل للبنى التحتية، الاختلال الهيكلي والإنتاجي، ومعدلات عالية من البطالة، وتفشي ظاهرة الفقر بين أفراد المجتمع، واستفحال الفساد الإداري والمالي بكافة أشكاله في مؤسسات الدولة وأركانها الأساسية، الأمر الذي يعني بكل الأحوال مواجهة حقيقة خطيرة، وهي ضعف المرتكزات الاقتصادية الأساسية القائدة لأي عملية تنموية ناجحة في العراق.

إن التغيرات السياسية لما بعد 2003 جعلت التنمية الاقتصادية في العراق تمر بمسار حرج للغاية، ليس لحكمة القرارات الاقتصادية قبل هذا العام وإنما لكون المسار التنموي كان مؤمناً إلى حد ما لمواجهة المخاطر المختلفة بتخصيصات المورد النفطي، ولكن في ظل التغيير واحتدام الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني و تفشي الفساد المالي والإداري، نظراً لظروف مختلفة غذت هذه الظواهر، فأن المسار التنموي الجديد قد تم اختزاله في إطار أصبح مقتصراً على توفير الخدمات العامة بعيداً عن تخطيط تنموي ذو بعد زمني يستهدف تغيير الواقع الحالي، إلى جانب تراكمات الاستنزاف المتواصل لميزانية الدولة التي طفحت إلى السطح خلال هذه المرحلة، والتي أثرت بشكل سلبي على حجم الأموال المخصصة لتمويل التنمية في الموازنة العامة للبلد والتي أصبحت لا تلبي الاحتياجات الحقيقية له.

إن الهدف الأساس الذي يقوم عليه البحث هو التركيز على قضية عدم الاستقرار السياسي و أثرها الاقتصادي على العملية التنموية في العراق في ظل ظروف تضافرت في تغذية حالة عدم الاستقرار السياسي، و بالتالي فأن هدف البحث يتمحور حول توضيح أثر تلك الحالة في عرقلة المسار التنموي من خلال ما خلقته من تحديات خطيرة أدت إلى انعكاسات سلبية على ذلك المسار لسنوات متتالية.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 **May/2017**

وبذلك فأن البحث سيكون بصدد إثبات فرضية مفادها: إن حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق أثرت سلباً على المسار التنموي فيه و على نحو أدى إلى تعثره دائماً و باستمرار.

إن توجه اهتمامنا نحو الموضوع يتأتى من منطلق ما شهده الاقتصاد العراقي من معاناته من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي طيلة سنوات عدة مضت سواء أكان ذلك بسبب عدم الاستقرار الحكومي أو العنف السياسي الناجم عن الحروب المتعاقبة، أو بفعل سوء الأوضاع الأمنية. لذلك فأن البحث جاء ليتمركز حول المحاور الآتية:

المحور الأول :- عدم الاستقرار السياسي ... و آثاره الاقتصادية والاجتماعية .

المحور الثاني :- عدم الاستقرار السياسي في الاقتصاد العراقي وانعكاساته على

العملية التنموية.

المحور الثالث :- التحديات وسبل المواجهة

المحور الأول

عدم الاستقرار السياسي ... وآثاره الاقتصادية و الاجتماعية

اولاً: المفهوم

قدم المختصون بالأبحاث والدراسات المجتمعية ومنها الدراسات السياسية، عدة تعاريف لظاهرة عدم الاستقرار السياسيi، فبعضهم يرى بأنها (عدم قدرة النظام السياسي على مواجهة الأزمات) أو (عدم قدرته على إدارة الصراعات داخل المجتمع) ، و في كلتا الحالتين، ستكون الحالة مصحوبة بفقدان السيطرة و عدم القدرة على التحكم بتلك الأزمات و الصراعات ، بالإضافة إلى ما يصاحب ذلك من مظاهر العنف السياسي في المجتمع المعني، و خلاف ذلك تكون القدرة على السيطرة و التحكم سبباً لحدوث النقيض، وهو (الاستقرار السياسي). إذ أن توفر الاستقرار السياسي يعني مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب كل أنواع الصراعات التي تظهر داخل المجتمع بدون أن يصاحب ذلك وقوع العنف فيه. مع تنافي الحاجة إلى وجود القوة العسكرية و الأمنية ، و وجود التدابير السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية يكون كافياً لتحقيق ذلك .

ويعرف صموئيل هنتنغون عدم الاستقرار السياسي بدلالة (المعادلة) على أنه عبارة عن (المطاليب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية)ii، و بحسب التعريف تزداد حالة عدم الاستقرار السياسي بزيادة المطاليب السياسية وعدم إمكانية المؤسسات السياسية على الإيفاء بها.

أن عدم الاستقرار السياسي بالمعنى السابق هو ظاهرة تشير إلى عدم قدرة النظام السياسي في البلد على توظيف مؤسساته لإجراء التغييرات اللازمة استجابة لتحقيق متطلبات استقرار المجتمع فيه ، و كذلك عدم القدرة على احتواء ما قد ينشأ من صراعات دون اللجوء إلى استخدام العنف السياسي، و على نحو يقلل شرعية النظام و يقوض فعاليته" ، بمعنى أدق فأن الظاهرة تمثل الوضع الذي لا يستطيع أن يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات ، و يصحب ذلك الوضع صراعات داخلية iii.

إن من الأسباب الرئيسة التي تقف وراء الاهتمام بهذا المفهوم، ذلك لكونه يعد معاكساً لمطلب جماعي تسعى إليه جميع الأمم و الشعوب إلا و هو تحقق الاستقرار السياسي، لأنه في حال عدم تحقق الأخير ، فأن هذا يعني بأنه لا تتوفر فيها الأجواء المناسبة و البيئة الضرورية للأمن والتنمية الاقتصادية والازدهار، مع تحقق جو من حرية العمل السياسي و نشاط و حركية الأحزاب السياسية .

ثانياً: الآثار

ما لا يمكن إنكاره أو تجاهله هو الآثار الخطيرة لظاهرة (عدم الاستقرار السياسي)، على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، و ذلك في حال برزوها في بلد ما، و لعل في مقدمة تلك الآثار التبديد الذي يتعرض له الفائض الاقتصادي فيه، على يد الحكومات القائمة أو المتعاقبة على السلطة في البلد، إذ يتعرض ذلك الفائض إلى الهدر و الضياع، الذي قد يكون ناجم أما عن توجه جزء منه لتغذية أطماع بعض العناصر المتمركزة في السلطة و التي يستشري فيها الفساد المالي و الإداري ، خصوصاً تلك التي تقود مؤسسات مهمة في الدولة و تقوم عليها مفاصلها الأساسية، أو قد يكون الهدر ناجم عن التخصيص الخاطئ أو المتعمد لأوجه إنفاق تلك الموارد على نحو لا يخدم الغايات التنموية في البلد نتيجة التوجهات الاقتصادية الارتجالية أو غير المدروسة أو غير الملائمة للبيئة الاقتصادية فيه ، فقد يتم تخصيص الموارد الاقتصادية لتدعيم أركان السلطة القائمة ، أو تمويل الحروب الداخلية أو الخارجية التي تقودها، أو توجيه تلك الموارد نحو الإنفاق على نظم و إجراءات الامن الداخلي المساند لتقوية اركانها و ضمان ديمومتها في ظل البيئة التي تتنافر معها. و لكن و في كل الاحوال فأن هذا الهدر و التبديد يكون على حساب التركيز على المشروعات التنموية التي تقلل من حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في البلد، أو تلك المشروعات التي تستهدف تحقيق التنويع الاقتصادي فيه ، خصوصاً في الاقتصادات الاحادية الجانب، أو المشروعات التي تهتم بالتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية الكلية مثل مشكلة البطالة ..... الخ .

من جانب آخر، فأن تفاقم المشاكل والاضطرابات السياسية (باعتبارها من تجليات عدم الاستقرار السياسي) ، يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي ، اذ ان الانشغال في تلك المشاكل سيكون على حساب التركيز على المتطلبات الاقتصادية للبلد، و ما يترتب على ذلك من تدني في المستوى المعاشي لغالبية افراده ، مما يعرضهم الى الحرمان الاقتصادي النسبي، والناجم عن عدم حصولهم علي نصيبهم العادل من الثروة الوطنية، كما أنهم لا يتلقون مقابلاً مناسباً عن جهودهم المبذولة نظير المساهمة في العملية الانتاجية، بينما هنالك شرائح أخرى ستكون أوفر حظاً في الحصول على نصيب أوفر من الثروة الوطنية، الامر الذي يعني تعميق حدة التفاوت في توزيع الثروات و الدخول. أي أنه و بأختصار: عدم الاستقرار السياسي يخلق البيئة الملائمة لتفشي الحرمان الاقتصادي في المجتمع ،و الذي سيكون في مرحلة لاحقة ركيزة و مبرر كافي لانطلاقة جديدة تغذي عدم الاستقرار السياسي من جديد في المجتمع المعني.

و يمكن القول أيضاً، أنه اذا كان المشهد السياسي في بلد ما يعاني من الاضطراب وعدم اليقين ، فأنه و بما لا يقبل الشك لا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيه. فالارتفاع المزمن في معدلات الفقر والبطالة، وتدني مستويات الخدمات العامة ، وانهيار البنية التحتية، والعجز المستمر و المتزايد في ميزانية الدولة، وتفاقم الديون الخارجية، و اختلال الميزان التجاري، و اختلال تركيبة الهيكل القطاعي، ما هي الا تعبير عن أحالة عدم الاستقرار الاقتصادي الناجمة عن الاضطرابات أو العنف السياسي أو المشاكل المرتبطة بنظام الحكم في البلد .

ان حالة عدم الاستقرار السياسي تسهم في التأثير السلبي على الاداء القطاعي، والمساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP في اقتصاد بلد ما.

المحور الثاني

عدم الاستقرار السياسي في العراق و انعكاساته على العملية التنموية

أولاً :- واقع عدم الاستقرار السياسي في العراق

لقد توالت اشكال الحكم على العراق التي طغى عليها الطابع الجمهوري، وقد كانت ارهاصات المجتمع العراقي متداخلة ، تتسم بأبعاد متعددة ، تتصارع فيه حالتي الاستقرار و عدمه بين الحين و الآخر. الا ان المجتمع العراقي و بالرغم مما عصف به من مشاكل متعددة الاتجاهات و الاصول ، الا انه لم يخرج عن هويته وانتمائه الوطني ، وقبوله بالطرف الآخر والتشارك معه، في ظل القناعة الذاتية بالمحافظة عليه، مع استبعاده لأدنى فكرة تخالف ذلك. لكن ما واجهه العراق من ترسبات الاستبداد السياسي منذ أيام النظام البائد الذي حكمه قبل 2003، و ما شهده بعد ذلك صراعات متعددة الاقطاب، جعلت المجتمع العراقي في مواجهة تحديات خطيرة فرضت نفسها على واقع افراده، في ظل تغييرات مؤسسية فرضتها ظروف الاحتلال الامريكي ، وما أعقبه من تدخلات خارجية، و صراعات داخلية، أثرت بمجملها سلباً حالة الاستقرار السياسي فيه. ان العوامل التي اسهمت في ازدياد حدة عدم الاستقرار في العراق يمكن ايجازها بالآتي:-

1.تراكمات الاستبداد السياسي التي أسسها لها النظام الذي حكم العراق قبل عام 2003 ، والتي أنعكست سلباً على تركيبة الشخصية السياسية للمواطن العراقي ، التي جعلته متخوف خلال مراحل معينة من البناء السلطوي القائم، و ربما لازال هذا الشعور موجوداً لدى البعض لحد الآن ، الامر الذي أفرز ردود أفعال فوضوية ، و غير مستندة على أسس و مبادئ ثابتة لدى الكثيرين من أبناء المجتمع العراقي في مواجهة الصراعات.

2.مرحلة الاحتلال الامريكي و ما تمخض عنه من محاولة نقل البلد من الحكم الانفرادي الى المتعدد سياسياً ، و وفق اسلوب اتسم بسرعة التطبيق، و على نحو لم يعط الفرصة الكافية لأفراد المجتمع العراقي لاستيعاب التغيير الحاصل و التأقلم معه ، و بما يتطابق بيئته الفكرية و الثقافية.

3.مساهمة الاحزاب السياسية التي أقتحمت الساحة السياسية بعد 2003 في تغذية عدم الاستقرار السياسي ، نظراً لضعف استيعاب غالبيها لمفهوم الديمقراطية ، فقد اتسمت تلك الغالبية بالولاءات الشخصية و الطائفية والعشائرية بحكم الانتماء لها و تمثيلها، الامر الذي خلق تنافراً واضحاً بين مهامها وانتماءاتها، فخلق ذلك حالة من اهتزاز الثقة بها و التشكيك بوطنيتها من لدن المواطن العراقي، الذي أصبح رافضاً لتوجهاتها ، وهذا بطبيعة الحال مثل أحد صور عدم الاستقرار السياسي في البلد.

4.الافتقاد الى الشفافية و النزاهة و قبول الآخر والغاء مبدأ النقد و المحاسبة الذاتية، كلها أمور عززت من الصراعات بين الاحزاب السياسية القائمة .

5. التنافس السياسي على الاستئثار بالسلطة وتحقيق المصالح بعيداً عن التعاون السياسي، ولد تضارباً بين التوجهات المختلفة للأحزاب السياسية، و كان من آثار ذلك الصراعات و الاختلافات غير الديمقراطية و غير المنطقية، التي أدت الى تعريض الاستقرار السياسي في العراق لمخاطر جمة أثرت بانعكاساتها على المجتمع برمته .

6.و بناءاً على ما سبق تفشت ظاهرة العنف السياسي المرتبط بالتحركات السياسية.

7.القصور السياسي الذي عمقته الخلافات بين الكتل السياسية، و ما أدى اليه من تلكؤ في التوصل الى حلول مرضية لجميع الاطراف فيما يتعلق بقضايا النفط و الغاز وعشرات القوانين المعطلة.

8. الفشل في ايجاد حلول ناجحة للعديد من المشاكل الاقتصادية و في مقدمتها البطالة.

9.التوترات الاقليمية المتكررة ، وما أفضت اليه من مشاكل سياسية واقتصادية.

ان كل ما سبق، و غيره من عوامل البعض منها خارجية ن قد أسهمت بشكل فاعل في تغذية حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق .

ثانياً :- الانعكاسات على المسار التنموي

أن من أبرز مظاهر الاقتصاد العراقي، هي ريعية الاقتصاد و سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية و المالية ، و تردي مساهمة القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد، توجيه التخصيصات المالية لتمويل الحروب و الصراعات السياسية المتعاقبة ، تصاعد الديون، و مشاكل في الموازنة العامة ، اختلالات هيكلية ، و تراجع المساهمة القطاعية في تكوين الـ GDP ، و تردي في واقع البنى التحتية، .... الخ .

ان المظاهر السابقة التي عاشها الاقتصاد العراقي كانت تتنامى في ظل اجواء من الحروب المتتالية ، والتغييرات السياسية، و الاضطرابات الامنية ، والتي كانت بجملها تعمق من المشاكل التي يعانيها الاقتصاد، وتعرقل مساره التنموي دائماً وباستمرار. وكل ذلك كان يستدعي اعادة نظر شاملة وجذرية لاحداث اصلاح اقتصادي.

لقد سجل مسار التنمية الاقتصادية في العراق تراجعاً ملموساً منذ اواخر السبعينات من القرن العشرين ولاسيما منذ بداية الحرب العراقية–الايرانية، إذ تمت عسكرة الاقتصاد العراقي، وتوجيهه نحو تلبية متطلبات الحروب المتعاقبة ، وكان الاقتصاد ولازال تحت مطرقة حالة اللاستقرار السياسي لسنوات متعاقبة، و قد ترتب على تلك الاوضاع تداعيات عدة من بينها:- تغييب القوى العاملة والكوادر المؤهلة عن البناء والحاقها في جبهات القتال ، او هجرتها ، او تعرضها للتصفية السياسية و الارهابية ، الامر الذي تسبب بتراجع واضح في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاع الصناعي ، الذي يعاني أصلاً من مشاكل في مقدمتها تراجع الاهتمام به بسبب الاعتماد المطلق القطاع النفطي، اما العوائد النفطية فتم أدارتها بقرارات فردية وسخرت للحروب التي حصلت في العراق خلال المدة التي سبقت سقوط النظام ، و تداعيات ما بعد السقوط التي فرضت اهدار جزء كبير من تلك العوائد ، الامر الذي ترتب عليه التأثير سلباً على أهم مورد لتمويل التنمية في العراق . لذلك تراجع اداء الاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته .

ان حالة عدم الاستقرار السياسي في البلد ، والتي شهدها لأعوام عدة، و بكافة انواعها ومسبباتها قد فرضت قيوداً على حاضر ومستقبل الاقتصاد العراقي، وسنحاول هنا أن نركز على أبرز ملامح تلك القيود التي شكلت بمجملها محددات خطيرة ، لازالت تعيق تطور الاقتصاد برمته :-

اولاً: تدهور معدلات النمو الاقتصادي

أن المتتبع الى معدلات نمو الاقتصادي (كمؤشرات حسابية) ، يجدها و بلا أدنى شك مرتبطة بشكل واضح ، بحجم عوائده النفطية ، الى درجة أن أي تراجع يصيبها ، ينعكس سلباً على تلك المؤشرات (و هذا ما أثبتته العديد من الدراسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العراقي) ، ولكن تزايد معدلات النمو الاقتصادي كمؤشرات نوعية، وعلى نحو معبر عن درجة تطور الاقتصاد، فهذا أمر يبتعد كل البعد عن عملية التطور و التقدم الاقتصادي ، كون الزيادات المتحققة في تلك المعدلات متأتية من مورد ناضب، و مرتبطة بتقلباته، وموجهة الى غايات أخرى لا تصب في مجال تطوير الاقتصاد و تنميته. ولعل من بين أوجه التبديد التي تتعرض لها تلك العوائد هو توجهها نحو تمويل الحروب الداخلية والخارجية فيه.

وعليه فأنه هنالك ارتباط وثيق بين الوضع السياسي المتدهور والنمو الاقتصادي في العراق ، اذ ان حالة التدهور في الوضع الأمني انعكست سلباً على الاقتصاد ككل بسبب توقف التركيز و الاهتمام بالحركة الاستثمارية فيه، و الانشغال بالتداعيات السياسية و الامنية فيه ، الى جانب تراجع الثقة بالاقتصاد سواء من قبل المستثمر المحلي أو المستثمر الأجنبي، وعليه ومع تصاعد العمليات العسكرية ، وتفاقم الصراعات السياسية ، و تدهور الاوضاع الامنية. و يمكن أن نلاحظ تحقق حالة الانكماش في الاقتصاد العراقي بسبب توقف غالبية النشاطات الاقتصادية فيه ، و تتعزز حالة الانكماش وضوحاً، اذا ما أمعنا التدقيق فيها على مستوى المحافظات التي شهدت تعطلا كاملاً للنشاط الاقتصادي فيها بسبب ما شهدته من ظروف أمنية غير مستقرة . كما حصل عند احتلال داعش لمحافظة نينوى في حزيران 2014 و ما تبع ذلك من عمليات عسكرية لتطهيرها من براثن الاحتلال لازالت مستمرة حتى الآن ، و ما ترتب على ذلك كله من توقف تام للنشاط الاقتصادي في المحافظة، و هي جزء من كل ، فكان ذلك الامر مؤثراً على مجمل الاقتصاد. وفي تقرير أصدره صندوق النقد الدولي في تشرين الأول 2014، سجل الاقتصاد العراقي انكماشا بنسبة (2,7 %) بعد نمو بلغ (5,9%) في عام 2013 ، في حين شهد عام 2015 ، مزيدا من الانخفاض في معدلات نمو الاقتصاد العراقي وفقا لبيانات IMFiv ، اذ اشر معدل نمو سالب بلغ (- 1.2) بحسب احصاءات صندوق النقد هذا و هذا الامر حصل بفعل انخفاض الاسعار العالمية للنفط و تداعيات ذلك على الموازنة العامة للدولة، و تصاعد العمليات العسكرية ضد داعش، و تزايد المتطلبات الانفاقية لتمويل كل ذلك بعيداً عن التخصيصات الانفاقية الاستثمارية، الامر الذي أثر سلباً على النمو الاقتصادي.

ثانياً: تدهور حجم الانتاج النفطي

لقد أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق سلبا على أنتاجية القطاع النفطي، اذ ان الحروب والصراعات السياسية وتردي الاوضاع الامنية، قد أثر سلبا على اداء القطاع النفطي، وباعتباره المحرك الاساس لعموم الاقتصاد بمختلف قطاعاته و مفاصله واركانه، فأن ذلك كان له تجلياته الخطيرة على عموم الاقتصاد العراقي، لقد توقف الانتاج النفطي في العراق لمرات عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر: ما شهده من توقف خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية في التسعينات أبان نظام الحكم البعثي البائد، والتي مثلت أحد الانعكاسات الكثيرة لحالة عدم الاستقرار السياسي في البلد خلال تلك الحقبة. كذلك توقف الانتاج النفطي في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية منذ عام 2014 و لحد الآن، و تقلص الانتاج النفطي بفعل ذلك الى ما دون (3) مليون برميل يومياً بسبب سيطرة المجاميع الارهابية على منابع و حقول النفط في محافظة نينوى، اذ تمت السيطرة على (13) حقل نفطي تبلغ طاقتها الانتاجية

حوالي(30) ألف برميل يوميا من النفط الخام، ناهيك عما تحويه من احتياطي نفطي، وكذلك بعض الحقول جنوب الموصل بالقرب من تكريت وكذلك سيطرة داعش على ابار تبعد 35 كم غرب طوزخورماتو، وظفت لخدمة و تجارة تلك المجاميع، الامر الذي شكل بشكل خطير على حجم الانتاج النفطي العراقي، وقلص من حجم عوائده تبعاً لذلك، وبالتالي كان لهذا الحال انعكاساته على مجمل الموارد النفطية الموجهة اصلا لتلبية متطلبات الاقتصاد العراقي، الذي أصبح غير قادر على أخذ كفايته من تلك الموارد الضرورية لتمويل نشاطاته والتنمية الاقتصادية فيه.

ثالثاً :- عجز الموازنة العامة

ان تقلبات أسعار النفط العالمية ، كانت له تداعياته الخطيرة على الموازنة العامة العراقية ، فبعد ان كان سعر النفط دولار للبرميل انخفض الى اقل 30 دولار للبرميل، مما أسهم بزيادة نسب عجز الموازنة العامة، بسبب اعتمادها على عوائد تصدير النفط وبنسبة تقترب الى الـ 90 % ، وهذا العجز بحد ذاته ادخل العراق في أزمة مالية خانقة وخطيرة ومهددة للأمن القومي العراقي لأنها تزامنت مع وجود التهديدات السياسية والامنية، فزيادة الإنفاق الأمني وكلفة التعامل مع الأزمات الإنسانية التي تسببت بها شكل ضغوطات انفاقية على الموازنة، اذ هناك عدد كبير من النازحين ترتب عليه انفاق مبالغ كبيرة من اجل اقامة مخيمات لهم، وكذلك توفير المواد الغذائية والطبية..... الخ من الخدمات، وعليه فالعراق أصبح مهدد بمخاطر أزمة تمويل كبيرة تفاقمت بفعل ما سبق، لأن كلف الإنفاق على الدفاع والامن تتعاظم بالوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد الى تمويل مستدام لمتطلبات تطوير الاقتصاد العراقي و محاولات النهوض به التي عرقلتها التخصيصات الانفاقية على الاوجه الآنفة الذكر.

رابعا: تعثر المشاريع الاستثمارية

أن تكوين الاستثمارات الجديدة يعد ضرورياً لتنشيط النمو الاقتصادي و زيادة معدلاته ، و ما يترتب على ذلك من زيادة الدخل بمعدلات سريعة تفوق معدلات النمو السكاني، اذ أن معدلات الاستثمار المتحققة في أي اقتصاد تعد شرطاً ضرورياً لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، و هي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو و الإنفاق الاستثماري المتحقق من خلال العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي. وفي الجدول (1) أدناه يتبين حجم الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي لسنوات متفرقة، إذ يتضح منه ان نسبة الإنفاق الاستثماري للناتج المحلي اقل بكثير من المعدلات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف حيث لازالت هذه المعدلات بعيدة عن المعدلات المطلوب تحقيقها لأجل التسريع في عملية النمو الاقتصادي.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 **May/2017**

جدول (1)

نسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي لسنوات متفرقة في العراق (مليون دينار)

السنة	النفقات الاستثمارية	GDP	نسبة النفقات الاستثمارية إلى الـ GDP
1981	5980.275	15918.2	100.38
1989	3065.48	15889.9	68.27
1990	2821.621	11802.3	62.057
1991	1854.682	4072.5	82.09
1992	7036.962	2873.6	57.87
1999	201542.64	26884.3	2.99
2000	347698.4	41898.1	2.98
2001	496734.48	43492	5.01
2006	7258212	47851.4	42.18
2007	8050834.32	48510.6	31.10
2008	15444876.98	-	44.1
2009	15608694	54654.2	20.1
2010	3358984	59780.8	16.5
2011	30663000	65388.2	16.3

المصدر: بالاعتماد على: وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي: الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة.

ويبدو التذبذب واضحا في نسبة النفقات الاستثمارية الى الـ GDP ، و بشكل يميل للانخفاض وهو ما يمثل خلل خطير في إعداد الموازنات الاستثمارية التي يتم إعدادها بعيدا عن المنهج العلمي وربطها بدرجة اكبر بالمتغيرات الخارجية المحيطة بها وخاصة حجم الإيرادات النفطية المتحققة و التي بدورها متعلقة بمستوى أسعار النفط العالمية المتأرجحة من حين إلى آخر.

إن إحداث تنامي متواصل في عنصر التراكم الرأسمالي و إعادة هيكلة الاستثمار في الاقتصاد العراقي و على نحو ايجابي يستدعي إحداث تغيير هيكلي ، خصوصاً و إن هيكل الاستثمار فيه يعاني من اختلال في تركيبته و نوعيته و معدلات نموه ، الأمر الذي يخلق الحاجة إلى تغيير هيكلي يستهدف في النهاية تنشيط الهيكل الاستثماري فيه . و مثل هذا الإجراء لا يمكن عده يسيراً خصوصاً و إن هيكل الاستثمار العراقي يعاني من المشاكل المذكورة آنفاً ، و بالإضافة إلى ما سبق فان الصدمات الخارجية التي كان و لا زال يتعرض لها الاقتصاد باستمرار ، و السياسات الاقتصادية المتخبطة فيه ، و الظروف السياسية و الأمنية غير المواتية التي مر بها ، بمجملها شكلت عوامل مغذية لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي كانت بمثابة عائق أمام تنامي حجم الهيكل الاستثماري في الأجل الطويل .

لقد تعطل اداء العديد من المشاريع الاستثمارية في العراق ، بسبب ما مر به من ظروف سياسية غير مواتية، و تعثر تبعا لذلك تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية ، الى جانب تردي اداء القطاعين العام و الخاص ، و قد ترك ذلك أثراً سلبياً على عموم الاقتصاد العراقي، اذ ترتب على ذلك المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل، و استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة ، مما ادى الى تقلص الانفاق الحكومي وبشكل اثر على الانفاق الاستثماري ، اذ ان الموازنة لم تستطيع ان تلبي المتطلبات الاستثمارية ، التي توقفت بشكل تام وتم اللجوء الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اجل الحصول على القروض لسد النقص الحاصل في تمويل التنمية في البلد نتيجة لعدم كفاية الموارد المحلية للقيام بذلك.

خامساً: زيادة نسب البطالة والنزوح والفقر

ان العمليات العسكرية المتعاقبة التي شهدها العراق منذ اواخر القرن العشرين و الممتدة لحد الان ، ادت إلى وقف العديد من الانشطة الاقتصادية، وفي أحسن الاحوال ادت الى تباطؤها، وهذا الامر ترك تداعياته السلبية في زيادة نسب البطالة وتوقف العمل في دوائر الدولة ومؤسساتها ، بالإضافة الى ذلك فأن عمليات التهجير القسري ي ادت الى ارتفاع نسبة النازحين والمهجرين ، فقد قدرت المنظمة الدولية للهجرة اعداد النازحين بحوالي 3.2 مليون نازح عراقي خلال عامي 2014 و 2015 v، وفي عام 2015 كان هناك 2.7 طفل، قد تأثروا بالصراعات السياسية، اذ تعرض أكثر من 700 طفل للإصابة والقتل وحتى الاعدام، و تعرض غالبية اطفال لمعاناة الحرمان من أبسط حقوقهم التي يتمتع بها اقرانهم في الدول الاخرىvi. كما ان هنالك 247339 لاجئ سوريا في العراق يعيش حوالي نصفهم في اربيل (46.6%) تتولى المفوضية السامية لحقوق الانسان رعايتهم بالتعاون مع الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بالإضافة الى بعض الشركاء الدوليين. و مما لا يخفى ان غالبية النازحين قد اضطروا للعيش في مخيمات تفتقر الى أدنى متطلبات الحياة الأساسية، مما ادى الى زيادة نسبة الوفيات وخاصة بين الأطفال، من جانب آخر فأن الانشغال بالحروب و تداعياتها قد أوقع البلد مشكلة التضخم فأرتفعت معدلاته ، اذ وصلت الى (6.2%) عام 2015 بعد ان كانت (1.9%) عام 2013، كما ارتفعت نسب الفقر بشكل كبير جدا، اذ ازدادت إلى ما يقدر الى اكثر من (30%) ، مضافاً اليها أعداد النازحين البالغة مليون و800 الف نازح بحسب بيانات الأمم المتحدة .

وبنفس الاتجاه، ولنفس الاسباب السابقة فقد واجه الاقتصاد العراقي ، بسبب ظروف الاضطهاد السياسي و الحروب قبل 2003، وبسبب الصراعات السياسية والاضطرابات الامنية بعد العام المذكور مشكلة الارتفاع الكبير في

معدلات البطالة، حيث إنها تعتبر واحدة من ابرز المصاعب والتحديات التي واجهها هذا الاقتصاد، وقد كان لها انعكاسات عميقة وخطيرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومما زاد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها لمدة طويلة مع ارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة و ظهورها بأشكال و أنواع مختلفة مقابل استمرار ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة القادرة على العمل و الراغبة فيه ، فقد أصبح أكثر من نصف شباب العراق عاطلين عن العمل ، و قد جاء العراق في مقدمة دول الشرق الأوسط و بنسبة بطالة تقدر بحوالي (59٪) من حجم قوة العمل و حوالي (31 ٪) بطالة مؤقتة و نحو (43٪) بطالة مقنعة، إلى جانب ارتفاع نسبة النساء العاطلات عن العمل في العراق[vii]. إن تنامي هذه المشكلة في الاقتصاد العراقي ، مثلت بحد ذاتها انعكاس لاختلال هيكلي ينبغي معالجته على مستوى الاقتصاد الكلي.

سادسا: استمرار تراجع القدرة التنافسية

لقد دفعت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الاقتصاد العراقي باتجاه المزيد من الفوضى الاقتصادية، الامر الذي جعل الرؤى الاقتصادية فيه تشوبها حالة الضبابية والغموض، وهذا الامر ترتب عليه انعكاسات سلبية على قدرته التنافسية في الاسواق العالمية ، اذ تعمق حالة افتقاره الى المعايير الدولية الخاصة بالأمن والاستقرار ودرجة الديمقراطية والقضاء ودرجة الفساد...الخ ، قد ادت الى تراجع قدرته التنافسية، و ذلك نظراً لتدني الثقة بالاقتصاد العراقي.

سابعاً: تهديدات الأمن المائي والغذائي

تنتشر في العراق اعداد كثيرة من السدود تختلف انواعها باختلاف طبيعة الوظائف والاغراض التي تؤديها، فبعضها مخصص لاغراض خزن المياه ودرء أخطار الفيضانات كسد الموصل المقام على نهر دجلة، وبعضها الاخر خصص لاغراض توليد الطاقة االكهرومائية وتنمية الثروة السمكية كسد حديثة المقام على نهر الفرات. وتتوزع هذه السدود والخزانات في مناطق مختلفة من البلاد حيثما تتوفر فيها الشروط الجيدة لاقامتها مما جعلها اهدافاً عسكرية مهمة في اوقات نشوب الحروب المختلفة. و قد تعرضت تلك السدود (بدءا من سد الموصل وسدة الفلوجة والثرثار وحديثة) الى العمليات التخريبية الناجمة عن الحروب مع الدول الاخرى ، أو عن التنظيمات الارهابية، الامر الذي شكل تهديداً على انتاج الكهرباء وكذلك الأضرار بالأراضي الزراعية فحجز المياه في سدة الفلوجة ادى الى غرق الكثير من الاراضي الزراعية فضلا عن هجرة (5000) مزارع بسبب غرق أراضيهم ، مما أثر سلباً على اداء القطاع الزراعي في العراق الذي يعاني بالأساس من تردي ملموس في ادائه ، وبالتالي اصبح الاقتصاد مهدداً بشكل خطير ، لأن قضية المياه والسدود تم توظيفها باعتبارها أداة مهمة في الحرب داخل العراق ويمكن ان تترك تداعيات اقتصادية كبيرة، وعليه فأن حالة اللاستقرار السياسي قد وضعت يدها على محاور مهمة مؤثرة على الاداء الاقتصادي ، على نحو جعلته يتغلغل في التراجع.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 **May/2017**

ثامناً: تدهور مؤشرات التنمية البشرية

بمرور الوقت وبفعل ما مر به العراق من ظروف سياسية سيئة، فقد حصل فيه تدهور كبير في مؤشرات التنمية البشرية، والتي تمثلت بتدني مستوى التعليم بسبب حالات التهجير والنزوح وترك الدراسة والتعثر في بناء المدارس، فضلاً عن التدمير الكبير الذي تعرضت له الجامعات والمعاهد في الموصل وصلاح الدين وتكريت والانبار وكركوك ، مما اثر على الواقع التعليمي فيها، و في البلد عموماً و ما سببته من ارباك في منهاج العمل الذي تنتهجه الوزارات المتخصصة نظراً للحركة الواسعة في عمليات النقل والاستضافة في ظل معالجات اثرت على جودة التعليم بشكل كبير، وبالمقابل نجد الواقع الصحي متردي جدا فضلا عن حالة التدمير للمستشفيات والمراكز الطبية وكذلك لباقي الخدمات الاخرى كالصرف الصحي والبنى التحتية والمواصلات وغير ذلك وهذا ادى الى تدني بمستوى الرفاهية التي تنشدها الحكومة العراقية ، و الى جانب ما سبق فأن المؤشرات السابقة كانت عرضة لمطرقة الفساد المالي والاداري، تلك المطرقة التي أوجدتها بشكل اساس ظروف عدم الاستقرار السياسي. وكل ما سبق قد أسهم في تبديد الاموال الطائلة و ضياعها على نحو لم تتم من خلاله الاستفادة منها في الانفاق على جوانب الصحة و التعليم و تحسين المستوى المعاشي لعموم الافراد، الامر الذي تسبب في تردي و تراجع مؤشرات التنمية البشرية في عموم العراق .

تاسعاً: هروب رؤوس الاموال الخارج

أن الأحداث الأمنية التي شهدها العراق، بالإضافة إلى عدم إقرار الموازنة المالية خلال سنوات محددة ، تركت آثارها على الملف الاقتصادي وجعلت العديد من رؤوس الأموال العراقية تهرب إلى خارج العراق . وعلى وجه الخصوص شهد العراق بعد عام 2003 هروب الكثير من أصحاب الأموال إلى الخارج، ثم عاد البعض منهم بعد تشكيل الحكومات المتعاقبة، إلا أن الأحداث الأمنية والسياسية الأخيرة عادت لترفع نسبة هروب رؤوس الاموال الى اماكن اكثر امنا و استقرارا للاستثمار و العمل ، و بهذا انتشرت الاموال العراقية و على وجه الخصوص في الدول المجاورة بشكل ملفت للانتباه، و الاكثر من ذلك انها لعبت دور مهم في اقتصادات تلك الدولviii .

عاشراً: تعثر عملية تمويل التنمية

أن عملية تمويل التنمية تعد مسؤولية جماعية و يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها ضرورة ملحة لأي اقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد العراقي، ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: المدخرات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية(مباشر/غير مباشر)، عوائد الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/الدين الداخلي) ، المنح والهبات الدوليةix. و بقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي ، فأن المصدر الاول للتمويل فيه عوائد الصادرات ممثلة بالعوائد النفطية ، فقد ظلت عوائد النفط العراقي المصدر الاساسي بل والوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الإستثماري الحكومي طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن الماضي. وبالرغم من ارتفاع معدلات نمو تلك العوائد وارتفاع معدلات الإستثمار ومعدلات النمو الإقتصادي التي شهدها الإقتصاد العراقي في سنوات لعب فيها النفط دور ماكنة النمو. إلا أن الإقتصاد العراقي لم يصل إلى مرحلة الإنطلاق أو إلى مرحلة النمو الذاتي. فقد عجزت

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 **May/2017**

سياسات التنمية الصناعية والزراعية عن تنويع الإقتصاد العراقي وتحريره من هيكل أحادي الجانب يربط فرص النمو في الإقتصاد برمته بما يتحقق من عائدات نفطية تحكمها اشتراطات الإقتصاد الدولي ومقتضيات السياسة الدولية التي لم تكن مواتية دائماً. وظل الإقتصاد يعج بمشاكل تتفاقم على أرضية التخلف الإقتصادي، ويرزح تحت أعباء متزايدة نشأت عن القروض أولاً ثم عن الديون والأعباء المترتبة عنها والتعويضات المفروضة منذ عام 1991 x. و نظراً لتراكمات حالة عدم الاستقرار السياسي و تمويل الحروب ، و عمليات السلب و النهب التي تعرضت لها العوائد النفطية بفعل حالة الفساد المالي و الإداري التي عمت البلد قبل و بعد العام المذكور ، و بفعل الظروف الامنية الصعبة ، فقد فقدت تلك العوائد دورها في تمويل التنمية في الاقتصاد العراقي ، لذلك تم اللجوء الى المصادر الاخرى التي تعرضت لذات التبديد الذي تعرضت له العوائد النفطية . خلاصة القول : ان حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق قد ادت الى اضعاف دور المصادر التمويلية في تلبية المتطلبات التمويلية في العراق.

احدى عشر: تعميق الاختلالات الهيكلية

أن آلية التغيير الهيكلي، لابد أن تتوافق في كل الأحوال مع النمو المتواصل من خلال إعادة توزيع الموارد المتاحة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجيةxi. وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد تفاقمت الاختلالات الهيكلية وصارت ظاهرة مزمنة وعميقة فيه بسبب إخفاق السياسات الاقتصادية التي لم تركز على عنصري الإنتاج والكفاءة بقدر ما ركزت على الاعتبارات السياسية و الاجتماعية، من جانب آخر أسهمت سياسات الاستثمار غير الرشيدة وتزايد المدفوعات الخارجية غير التنموية في تعزيز تلك الاختلالات أيضاً، وبذلك تعاضدت العوامل الداخلية والخارجية في إدامة تفاقم العجز الخارجي وقصور الموارد المالية المتاحة للمدفوعات، ويمكن الاستدلال على حالة الاختلال الهيكلي من خلال نظرة سرعة على الجدول (2) الذي يوضح نسبة المساهمة القطاعية في تكوين الـ GDP، والتي يتضح من خلالها ان القطاعات غير النفطية تتراجع مساهمتها و بشكل كبير في تكوين الـ GDP، وهذا بحد ذاته يمثل شكلا من اشكال الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي. ومن هنا صارت المعالجات والبرامج الإصلاحية تطرح لمعالجة تلك الاختلالات، وفي الواقع كانت تلك البرامج تتباين في مضمونها ومداها من حيث طبيعة الإجراءات ومدى شمولها، و غالبيتها عبارة عن حزمة من الإجراءات التي تسعى إلى إحداث تغيير هيكلي في البنيان الاقتصادي يهدف إلى الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية ، عن طريق مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسات الاقتصادية xii .

جدول (2)

مقارنة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية ببعض القطاعات في تكوين الـ GDP لسنوات متفرقة

القطاعات	2003	2008	2009	2011	2012	2013
النفط الخام و التعدين	51.0	44.7	44.8	55.0	52.8	43.3
الزراعة	14.3	7.5	7.5	4.2	4.1	5.2
الصناعة التحويلية	4.3	2.8	3.2	1.8	1.7	2.6
المال و التأمين و العقار	4.1	13.1	7.1	4.9	7.8	7.2

المصدر : وزارة التخطيط ، بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متفرقة.

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 May/2017

إن توفر البيئة الآمنة و المستقرة سياسياً يعد ضرورياً و جزء مهم من متطلبات التغيير الهيكلي ، إن هذا الامر يبدو شبه مستحيل في ظل الظروف العصيبة المتتالية التي يشهدها الاقتصاد العراقي ، فكلما خمدت أزمة سياسية أو أمنية خلال مدة زمنية معينة ، إلا و نشبت أخرى ، و ذلك بفعل سلسلة من التداعيات السياسية و الأمنية التي تولدت من أخطاء النظام السابق ، و التي أتاحت لقوى أجنبية التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتشويش بشكل مستمر على امن و استقرار العراق .

و يمكن ايجاز الاثار السلبية لحالة عدم الاستقرار السياسي في العراق على العملية التنموية فيه من خلال الشكل الآتي

مخطط (1)

تعثر المسار التنموي بفعل حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق

الشكل من اعداد الباحثين

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (3)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 487-505***
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.3.28 **May/2017**

المحور الثالث

التحديات و سبل المواجهة

يعد الاستقرار السياسي من الشروط الأساسية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية من خلال الشروع في إقامة المشاريع الخدمية المتنوعة في أي بلد لذا فان أي خلل يصيبه سيؤدي بلا أدنى شك إلى تعثر مجمل العملية التنموية. وهذا ما يفسر وبشكل واضح تخلف البلدان النامية لحد وقتنا الحاضر على الرغم من حصولها على استقلالها السياسي منذ عقود عديدة. إذ لم تنفع معها معظم الوصفات والنظريات الاقتصادية التي تستهدف انتشالها من الواقع الذي تعيش فيه ودمجها في الاقتصاد العالمي لتكون جزء مهم ومؤثر فيهxiii. على العكس تماما من البلدان المتقدمة التي تتميز بتمتعها بالاستقرار السياسي والاجتماعي والذي ترتب عليه شهود اقتصادياتها ازدهار مستمر.

وفي العراق شهدت العملية السياسية تحديات كبيرة تمثلت بتعارض البرامج الانتخابية للأحزاب المختلفة ولاسيما الكبرى منها إذ ان كل حزب سياسي تمثل مصالح قوميته او طائفته أهمية كبيرة لدرجة وضعها في سلم أولوياته وان كان هذا الأمر غير معلن في أوقات كثيرة، ومازاد من تعقيد هذه المسالة هو عدم استطاعت ائتلاف معين من الفوز بالمقاعد البرلمانية اللازمة لتشكيل الحكومة بمفرده مما يعني ضرورة ائتلافه مع أحزاب وائتلافات أخرى لا تنسجم مع توجهاته في تشكيل الحكومة مما يعاني تزايد التجاذبات السياسية بالشكل الذي يقوض قوة الدولة ويحد من إمساكها بزمام الأمور. ففي الانتخابات البرلمانية لعام 2010 لم يحل الخلاف السياسي حول تشكيل الحكومة الا بعد تدخل المحكمة الاتحادية في قضية تفسير الكتلة الأكبر، ثم استمرت التجاذبات لما يقارب من أربعة أشهر حتى الوصول الى اتفاق اربيل الذي رسم مسار الحكومة وصلاحياتها ليثير هو الآخر جدلا تمثل بمدى اقتراب هذا الاتفاق او ابتعاده عن الدستور العراقي. إن هذه الاختلافات السياسية ألقت بضلالها على التنمية الاقتصادية ولاسيما إذ ما أضفنا تأثيرها على الواقع الاجتماعي والعشائري في العراق وان كان بدرجةxiv.

في تقديرنا ان عدم الاستقرار السياسي الذي شهده الاقتصاد العراقي امتداداً من القرن الماضي وصولاً الى القرن الحالي قد أثر سلباً على مسار التنمية فيه، و مما أسهم في تفاقم المشكلة ، قضية تزامنها مع الطابع الريعي الذي يمتاز به الاقتصاد، وسيادة نمط استخدامه المكثف للمورد النفطي. لذلك فأن الحل يكمن في البحث عن نمط تنموي يلائم احتياجات بيئة الاقتصاد العراقي، و على نحو يؤدي الي اشباع الحاجات الاساسية لأفراد المجتمع، و كواقع حال فأن النمط التنموي الذي يستهدف المعالجة يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار لعدة أمور مهمة يأتي في مقدمتها:- احداث تغيير هيكلي نوعي و كمي، يعتمد علي تغيير علاقات الانتاج ونمط الاستهلاك ونمط الانتاج، و على نحو يضمن تعبئة الفائض الاقتصادي بطريقة افضل ، كذلك لابد من التركيز على قضية الحد من الاسراف و الضياع في الموارد الناجمة عن نمط التنمية الحالي.

ان ما تم ذكره سابقا يفرض مشهدين يتمحور حولهما الوضع المستقبلي المتوقع ، لما يمر به الاقتصاد العراقي من ظروف سياسية

المشهد الاول: بقاء الوضع الحالي و استمرار التعثر التنموي

و هذا المشهد يفترض ان حالة عدم الاستقرار السياسي ستستمر، و لو انه من المحتمل ان يكون بدرجة أقل، لأن القضية ستكون محصورة في نطاق الصراعات بين الاحزاب السياسية، خصوصاً بعد انتهاء سلسلة الحروب الخارجية و دواعيها، و كذلك التطلعات اصبحت ايجابية في القضاء على الزمر الارهابية بعد العمليات العسكرية التي نجحت في تحرير اجزاء كبيرة من المحافظات العراقية التي طالها الارهاب و العمليات التخريبية التي تبنتها تلك الزمر.

و بقدر ما يهمنا في موضوع البحث من التركيز على مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل الظروف التي يتضمنها هذا (المشهد) ، فأنه سيبقى تحت تأثير تلك الحالة بكل سلبياتها التي انعكست عليه . الا ان التساؤل الذي يطرح نفسه هو : ما هي فرص نجاح الاقتصاد العراقي في تصحيح مساره التنموي في ظل هذا المشهد ؟

ان المنطق يقول: ان استمرار حالة عدم الاستقرار ، سيصحبها استمرار الخلل في مفاصل الاقتصادي، و مما يدعم ذلك هو غياب الرؤى الاستراتيجية الواقعية لتصحيح الاوضاع ، أو على الاقل وجود التطبيق السليم لتلك الرؤى في ظل حالة الضبابية و الفوضى التي يعيشها الاقتصاد العراقي، و هذا سيسمح بإلقاء ظلال كئيبة على مجمل النمو و التنمية الاقتصادية. اذ ستستمر عملية تبديد الفائض الاقتصادي على يد الحكومات المتعاقبة التي تخصص جزء ليس بالقليل للانفاق على متطلبات و احتياجات عناصرها ممثلة بمجمل الاحزاب و الافراد الذين ينتمون اليها ، بدلاً من تصحيح عملية التوجيه نحو المشروعات التنموية القائمة على رفع الطاقة الانتاجية لعموم الاقتصاد. هذا الى جانب الضغوطات على الميول الادخارية، التي لن يتحسن وضعها في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي .

من جانب آخر، و في ظل هذا المشهد ستستمر حدة الاختلالات الاقتصادية في الدولة، و بخاصة مشكلة الاختلال بين الايرادات النفطية و غير النفطية، و الاختلال في ميزان المدفوعات، و الاختلال القطاعي. و كل ذلك سيتعزز في ظل فقدان حالة التواصل بين اجزاء (السياسة الاقتصادية العامة) ، الامر الذي يعني الاستمرار بعرقلة تنفيذ المشروعات التنموية، و ذلك بفعل ما يترتب على حالة عدم الاستقرار السياسي المزمن من تحول سريع للنظم السياسية المتعاقبة من سياسات اقتصادية لأخرى تلبية لطموحاتها الخاصة ، أو نظرتها غير المدروسة للواقع الاقتصادي العراقي و مستقبله .

ان استمرار الاختلالات الاقتصادية في ظل المشهد الحالي يعززه حالة عدم الاتفاق حول ماهية الاصلاح الاقتصادي الذي يحتاجه العراق في ظل الظروف المعنية، و مرهون بقضيتي تحقيق توازن المصالح السياسية، و القضاء على معوقات الاصلاح الاقتصادي في أقل مدة ممكنة. مع ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي لكسر طوق التبعية و الاعتمادية على المورد النفطي، و تعزيز الجانب الاستثماري، و استغلال المهارات و الكفاءات القادرة على تبني عملية الاصلاح برمتها سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً.

المشهد الثاني: تحقق الاستقرار السياسي وتحسن المسار التنموي

الاستقرار السياسي يعني هنا تغيير السلطة التنفيذية بوسائل دستوريةxv. وهذا المشهد يفترض تحقق حالة الاستقرار السياسي في السنوات القادمة، و كبح معظم الازمات و الاضطرابات السياسية والامنية والانتقال الى مرحلة متقدمة من الامن و الاستقرار، و هذا الامر بطبيعة الحال سيهيئ الارضية المناسبة لاتمام كافة المعالجات اللازمة و الضرورية

لتحسين المسار التنموي في الاقتصاد العراقي و التي تبنتها مختلف الرؤى والاستراتيجيات التي تبناها المختصين في هذا المجال، و بالشكل الذي يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وبالشكل الذي يدفع نحو الاستقرار الاقتصادي.

ان هذا الامر ممكن الحصول في حالة التوافقات السياسية بين مكونات المجتمع العراقي ولاسيما الرئيسة منها كونها تمثل الوزن الاكبر في المجتمع العراقي وفي حالة توافقها من خلال الدستور واليات الانتقال السلمي للسلطة، فان هذا الامر كفيل بتحسن واضح وملموس في مسار التنمية الاقتصادية بمختلف مؤشراتها لاسيما معدلات النمو التي ستنعكس نتائجها على مجمل القطاعات الاقتصادية.

ان هذا المشهد التفاؤلي يرى الكثير من المهتمين بالوضع العراقي بانه مشهد مبالغ فيه كثيرا وصعب الوصول اليه في السنوات القادمة في ظل المؤشرات الحالية ولاسيما العراق يقع في منطقة ساخنة وغير مستقرة تشهد صراعات بين دول المنطقة ذاتها وصراعات بين القوى الكبرى في العالم لاسيما الصراع الامريكي الروسي في المنطقة. الامر الذي يعني في خالة عدم تحقق هذا المشهد استمرار انحراف المسار التنموي عن المخطط له لتبقى مسألة الوصول الى التنمية الاقتصادية الشاملة والحقيقية مجرد احلام من الصعب تحقيقها على ارض الواقع.

الهوامش والمصادر :-

[i] **Bention Helen, Encyclopedia Britannica, London , 1999,P727**

[ii] **صموئيل هنتنغتون، اقتبسه عزو محمد عبد القادر ناجي في بحثه: مفهوم عدم الاستقرار السياسي ، بحث متاح على الموقع:**

- www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635

[iii] **عبد القادر بدر الدين ،" ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ".أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،1981.ص35-36.**

[iv] **اتحاد المصارف العربية، الاقتصاد العربي 2015 – 2016 ، متاح على الموقع:**

- www.uabonline.org

[v] **http://www.uniraq.org**

[vi] **http://www.iraq-amsi.net**

[vii] **للمزيد انظر :**

د . حنان عبد الخضر هاشم ، البطالة في الاقتصاد العراقي : الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 5 ، 2010 .

[viii] **Jlal algaaod , Jordan as gateway to Iraq ,rebuild Iraq conference: ceo – albaraka Investment, Amman, May 2007 , p.45.**

[ix] **للمزيد راجع :**

- **محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2006**

- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات و موضوعات - ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، الاردن ، 2007.

[x] د. آمال شلاش ، عائدات النفط وتمويل التنمية ، بحث متاح على الموقع:

http://www.althakafaaljadeda.com

[xi] للمزيد انظر:

Khan, M. and S. Blankenburg. "The Political Economy of Industrial Policy in Asia and Latin America," in Giovanni Dosi and Mario Cimoli eds. Industrial Policy and Development. The Political Economy of Capabilities Accumulation Oxford: Oxford University Press, 2009.

[xii] د. حنان عبد الخضر هاشم، التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي: بين الضرورات و الآثار المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، 2016 ، ص ص 116 - 140

[xiii] Hillier B , Macroeconomic Debate , Blackwell , Oxford , UK , 1992

[xiv] د.حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (9) العدد (28)، جامعة الكوفة، 2013، ص104.

[xv] Alberto Alesina, and other, Political Instability and Economic Growth, Journal of Economic Growth, Vol (1) Isue (2) June 1996 , P.192.